

Domaine	Thème	Axe
Histoire	Les anciens royaumes indépendants	L'Algérie antique

النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين 160-962هـ/777-1554م "ن ت د م ا ظ ر ن ز"

Domiciliation	Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et culturelle		
Porteur de projet	Spécialité	Adresse Professionnelle	Courriel
بلهوارى فاطمة	تاريخ	جامعة وهران - السانبا	fbelhouari10@yahoo.fr

Members de l'équipe du projet

Chercheurs	Adresse Professionnelle	Spécialité	Grade
بلعربي خالد	جامعة سيدى بلعباس	تاريخ وسيط	أستاذ
شخوم سعدى	جامعة سيدى بلعباس	تاريخ وسيط	أستاذ محاضر أ
كرراز فوزية	جامعة وهران	تاريخ وسيط	أستاذ مساعد أ
صادق قاسم	جامعة وهران	تاريخ وسيط	أستاذ مساعد أ

ملخص

شكلت تجارة بلاد المغرب الأوسط في العصر الوسيط من أهم النشاطات الاقتصادية، بل كثيرا ما كان تأثيرها وانعكاسها واضحا على مجالات حيوية أخرى، كالفن والأنظمة الحرة المفتوحة. ولفهم الحركة التجارية للدويلات الجزائرية خلال العصر الوسيط (الرستمية، الفاطمية، الزييرية، الحمادية، المرابطية، الموحدية، الزيانية) يتطلب الأمر إلى البحث عن النظم التي تحكمت فيه، وهذا بالوقوف عند أصناف التجار، حيث مارست فئات عديدة من سكان بلاد المغرب الأوسط التجارة سواء كانوا من الخاصة أو من عامة الناس، محليون كانوا أو غرباء. وهذا يؤدي إلى معرفة اختلاف مقادير رؤوس الأموال والوضع الاجتماعي لأصحابها والأسلوب الذي استثمروه لذلك. وكذا التطلع إلى معرفة العوامل الأساسية التي قننت مرجعيته الفكرية، محلية كانت أو عالمية، والتي استخدمت لأجل هذا الغرض. وذلك بالتركيز على أحكام السوق التي ضببت نظريا عن طريق جهاز الحسبة، الذي صيغ بجملة من التشريعات، كنظر إلى الربح والربا بأشكاله، وظاهرة الاحتكار والتدليس والمضاربة وما شابهها. إلى جانب التطرق إلى مختلف المكوس (الضرائب الجمركية)، والتعرض إلى ظاهرة رخص الأسعار وغلائها، وتنوع المكاييل والأوزان، والعملية وعيارها وشعراتها الأيدولوجية بين ما هو ديني وسياسي. ودون إغفال صيغ التعامل التجاري الداخلي والخارجي، التي سادت عصرئذ، بغرض تسهيل مهمة التجار من جهة واستمرار تدفق ومرور البضائع والسلع إلى البلاد بسهولة كبيرة من جهة أخرى، كأسلوب المقايضة، والسلف، والوكالة، والشركة، والقراض،

واستخدام الصكوك في المعاملات التجارية، وهي أعلى مستوى برهن على مدى فعالية ودينامكية تلك النظم في صيرورة الحركة التجارية العالمية خلال العصر الوسيط.

اهداف المشروع

توسيع البحوث الأكاديمية حول التاريخ الحضارى عامة والاقتصادى بصورة خاصة للجزائر في العصر الوسيط، التطلع لمعرفة المؤسسة التجارية التي سادت ضمن مختلف الدويلات للجزائر خلال عصر الوسيط، التعرف على المرجعية الفكرية في تقنين النظم التجارية للجزائر في العصر الوسيط، الكشف عن خصوصية التشريعات التجارية للعرف الجزائري خلال العصر الوسيط، البحث عن مدى فعالية ودينامكية تلك النظم في صيرورة الحركة التجارية العالمية عصرئذ، وضع أرضية معرفية، وهذا يربط تراثنا الاقتصادي بمؤسساتنا التجارية الحالية وذلك بتنشيط ندوات علمية لأجل ربط الماضي بالحاضر، خلق فضاء معرفي ضمن مجلة ودليل المتاحف الوطنية للتعريف بالنظم التجارية التي تحكمت في ترويح بعض السلع التي غدت اليوم لقي أثرية تعود إلى العصر الوسيط، عقد مقارنة ومقاربة بين العملة التي ذكرتها المصادر المكتوبة وتلك التي تحتفظ بها المتاحف الوطنية، ربط تراثنا الحضاري لمرحلة عصر الوسيط بالمجتمع المدني خاصة بهدف توعيته تاريخيا عن طريق الاهتمام أكثر بمناسبة شهر التراث الذي تحييه المتاحف ودور الثقافة. استغلال الهيئات المالية والاقتصادية والتجارية التجارب السابقة في سك العملات و تنويعا في سعر الصرف، و كذا إلى تنظيم الأسواق حسب التنوع الجغرافي و التكويني للمجتمع، وكذا ضبط أحكامه بالرجوع لمثل هذه الدراسات.

النشاطات المبرمجة

جمع المادة المصدرية المكتوبة من الوثائق المتنوعة، اتمام عملية رصد المادة العلمية من الدراسات الحديثة العالمية والمتنوعة، صياغة البحث بتتبع خطة توفيقية كالعمل على ربط الموضوع بجذوره الأولى، تعديل وتصويب بعض ثغرات البحث وتنظيم الملاحق والفهارس والبيبليوغرافيا التي تخدم موضوع الدراسة بصورة نهائية

النتائج المتوقعة

– التزود بالإنتاج المعرفي الأصيل للتاريخ الحضارى للجزائر خلال عصر الوسيط عامة والنظم الاقتصادية على وجه الخصوص. – التوصل إلى المرجعية الفكرية التي أطرت نظم التجارة بدول المغرب الأوسط التي قامت على أرضه. – دور المذهب المالكي في ضبط بعض النظم التجارية. – خضوع وتجاوب بعض النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط لقوانين التجارية العالمية. – التوصل إلى مدى تباين والتوافق الدويلات في التطبيق العملي للنظم التجارية. – إمكانية توظيف الزاد المعرفي لتاريخ النظم التجارية في مجال التعامل المالي آنيا. – إمكانية استغلال التراث الاقتصادي في المجالات التنموية العصرية. – تعدد أصناف التجار، يؤدي بالضرورة إلى اختلاف مقادير رؤوس الأموال الموظفة نظرا لاختلاف الوضع الاجتماعي لأصحابها وأساليب الاستثمار المستخدمة آنذاك. – يمكن التوصل إلى الإفصاح عن العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر في مقياس رخص وغلاء الأسعار حولها.